المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون/ العدد الثاني والسبعون / لشهر اذار / سنة 2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2022.72.4

التعليم في العراق بين الاقتصاد المعرفي والتنمية البشرية

Education In Iraq Between The Knowledge Economy And Human Development

م. د حافظ عبد الامير امين
Dr.hafedh abdulameer amen
dr_hafedhamin@uomustansiriyah.edu.iq
كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: التعليم، المعرفة، اقتصاد المعرفة، التنمية البشرية
Keywords: Education, Knowledge, Knowledge Economy, Human Development

المستخلص

يؤدي التعليم دوراً مهما في تقدم المجتمعات وتوعية الأجيال وتنشئتهم ليكونوا قادرين على بناء مستقبل زاهر لمجتمع يتحقق فيه الأمن والاستقرار والتقدم والنهوض في كل المجالات. ويعد الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم الجيد والمعرفة من أهم المتطلبات الرئيسة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة بمفهومها الواسع في بلدان العالم، فالمعرفة تمثل الصفة الأساسية الواضحة والأكيدة للمجتمع، حيث من خلالها تتحقق التحولات العميقة لكل مناحي الحياة ، فالمعرفة هي إحدى المكتسبات المهمة للاقتصاد والمجتمع، حيث أضحت من خلال الاستثمار برأس المال البشري المحرك الأساس للمنافسة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية والطلب على التقنيات والأفكار الجديدة فضلاً عن إضافتها قيم كبيرة للمنتجات والسلع الاقتصادية، لذا ينبغي استثمار وسائل المعرفة بشكل صحيح وبكفاءة وفعالية عالية من خلال دمج المهارات وأدوات المعرفة الفنية والابتكارية والتقنية المتطورة، يشكل إضافة حقيقية للاقتصاد القومي وقاعدة مهمة للتحول إلى الاقتصاد المبني على المعرفة من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

من هنا انطلق البحث من خمس محاور تحدث الأول عن أساسيات التعليم وأنواعه فيما تحدث الثاني عن مفهوم المعرفة واقتصاد المعرفة وخصائصها فيما تحدث الثالث عن التنمية البشرية ومؤشراتها والرابع عن التعليم والنمو الاقتصادي بالعراق اما الخامس والأخير فتطرق الى دور التنمية البشرية المستدامة في بناء مجتمع المعرفة والتعليم المستدام. واخيرا تم ذكر أهم الاستنتاجات والتوصيات التي جاء بها البحث.

Abstract:

Education plays an important role in the progress of societies and the awareness and upbringing of generations to be able to build a prosperous future for a society in which security, stability, progress and advancement are achieved in all fields. Investing in human capital through quality education and knowledge is one of the most important requirements for achieving sustainable human development in its broad sense in the countries of the world. Knowledge represents the clear and sure basic characteristic of society, through which profound transformations are achieved in all aspects of life. Through investing in human capital, it has become the main

engine of economic competition, increasing productivity, and the demand for new technologies and ideas, as well as adding great values to economic products and goods. Therefore, the means of knowledge should be invested correctly, efficiently and effectively by integrating skills, technical knowledge tools, innovative and advanced technology. It constitutes a real addition to the national economy and an important base for the transition to a knowledge-based economy in order to achieve sustainable human development.

From here, the research started from five axes, the first talked about the basics of education and its types, the second talked about the concept of knowledge and the knowledge economy and its characteristics, the third talked about human development and its indicators, the fourth talked about education and economic growth in Iraq, and the fifth and final dealt with the role of sustainable human development in building a knowledge society and sustainable education . Finally, the most important conclusions and recommendations made by the research were mentioned.

المقدمة:

يشهد العالم اليوم ازدياداً مهما في دور المعرفة والمعلومات في الاقتصاد والتنمية البشرية المستدامة، فالمعرفة المبنية على اساس علمي وتكنولوجي مترابط في كل مراحلها، حيث ان أي نشاط اقتصادي يتوجب الاعتماد على الجانب المعلوماتي المبني على التعليم الحديث والتقنية ليستطيع التنافس في الاسواق الداخلية والخارجية للسلع والخدمات وبالتالي تحقيق التنمية البشرية المستدامة، والعراق وباعتباره جزءا من المنظومة العالمية ينبغي ايصال المعرفة والتكنلوجيا العالمية اليه من خلال التعليم ونقل التكنولوجيا لتحقيق تنمية بشرية مستدامة تنقذ العراق من واقعه لمواكبة بلدان العالم في تحقيق النهضة المعلوماتية والنمو الاقتصادي المستدام.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في كيفية تحديد العلاقة بين التعليم والاقتصاد المعرفي من جهة وبين التنمية البشرية المستدامة من جهة أخرى وكيفية استثمار تلك العلاقة لتحقيق اقتصاد فاعل ومتطور يعتمد على العلم والمعرفة.

فرضية البحث: للتعليم دوراً إيجابا ومهما في بناء اقتصاد معرفي يحقق تنمية بشرية مستدامة.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من الدور المهم والاساسي للتعليم و المعرفة والاقتصاد المعرفي في بناء التنمية البشرية من اجل تطوير الواقع الاقتصادي وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في كل المجالات والقطاعات الاقتصادية بالمجتمع العراقي.

أهداف البحث:

1- بيان كيفية انعكاس التعليم وزيادة الانفاق فيه في دفع عجلة الاقتصاد والتنمية.

2- دراسة التعليم والمعرفة واقتصادياتها وكيفية توجيهها لتحقيق التنمية البشرية المستدامة في العراق.

منهجية البحث: لإثبات فرضية البحث وتحقيق أهدافه فقد تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي النظري بالاعتماد على المصادر الحديثة ومن ثم اعتماد الأسلوب التحليلي للبيانات المتوفرة عن الأنفاق على التعليم والمعرفة وعن مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق لبيان اثرها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة للمدة (2002-2019) .

المحور الاول : أساسيات التعليم أنواعه:

أولا : التعليم ومفاهيمه: التعليم عملية يتم من خلالها بناء الفرد ومحو الامية في المجتمع، وهو المحرك الأساس في تطور الحضارات ومحور قياس تطور ونماء المجتمعات فتقييم تلك المجتمعات يتم على حسب نسبة المتعلمين بها[1]، ويعرف التعليم بأنه العملية المنظمة التي تمارس من قبل المعلم بهدف نقل المعارف المهاراتية إلى الطلبة وتنمية اتجاهاتهم نحوها ويعد التعلم هو الناتج الحقيقي لعملية التعليم[2] ومن التعريف يستدل ان عملية التعليم تستوجب اهدافا استراتيجية واخرى مرحلية وسياسات تنفيذية وبرامج تطبيقية، ولهذا فان ذلك يتطلب جهدا ووقتا ودعما ماليا وسياسيا واجتماعيا، وان نتائجه بعيدة المدى. والهدف منه اكتساب معرفة ومهارة وتنميتها وباكتساب المعرفة والمهارة يحدث التطور الفردي والجماعي، وبالمحصلة النهائية يحدث التقدم والارتقاء بالمستوى المعيشى والحضاري.

1- التعليم: وهو عملية نقل المعرفة من أعضاء هيئة التدريس إلى الطلبة، اذ يقوم المعلم بإيصال المعلومات على وفق مجموعة من العمليات المنظّمة، حيث يتحكّم في كمية المعرفة الواصلة للطالب وما يمتلكه من مهارات. فهناك فرق بين مفهوم التعليم ومفهوم التعلم مفهوم التعليم أشمل من مفهوم التعلم، لأنّ التعليم يضمّ عملية نقل المعرفة وتطويرها، أمّا التعلّم فيضمّ فقط عملية اكتساب المهارات. وان التعليم يهدف إلى إدخال المعلومات التي يعرضها المعلم إلى عقول الطلبة، امّا التعلم فيهدف إلى جعل الطلبة يتفاعلون مع الخبرات داخل الصف وخارجه، ويتمثل دور الطلبة في عمليّة التعليم في تلقّي المعلومات وترديدها، أمّا التعلّم فيحرص على تدريب الطلبة على الانتباه والتفكير. اما دور المعلم فيتمثل في تلقين الطلبة طيلة الوقت والإلمام بالمعرفة، و في عملية التعلم يقوم المعلم باستثارة دوافع الطلبة و تنظيم خبراتهم. فعملية التعليم يقوم بها شخص مؤهل، لتمكين المتعلّم من اكتساب المعلومات والمهارات، امّا التعلّم فيقوم به المتعلم بجهوده الشخصية.

2- التعلّم: هو عمليّة يتم من خلالها اكتساب سلوكيّات، ومهارات، وخبرات، حيث تظهر نتائج هذه العمليّة على النشاط الإنساني، كما انّ تراكم هذه الخبرات والمعلومات، يؤدي إلى انتقالها عبر الأجيال من خلال عملية التربية الاجتماعية، ويشير مفهوم التعلم أيضاً إلى العمليات الحيوية التي تحدث في جسم الإنسان، وتقوم بتغيير أنماطه السلوكيّة، كما يمكن التأثير في التعلّم من خلال السرعة، والدقة، والمهارة.[3]

ثانيا :أنواع التعليم : تتعدّد أنواع التعليم الذي يتلقاه المتعلم في مؤسسات التعليم المختلفة، ولكل نوع من أنواعه منهجاً دراسياً خاصاً به تبعا للأهداف المرجوة منه، وقد تنوعت المؤسسات

التعليمية اعتماداً على نوع التعليم، فمثلاً: توجد المدارس الأكاديمية، والمدارس المهنية وغيرها، أما انواع التعليم، فهي كالآتي:

1- التعليم المهني الفني: وهو التعليم الذي يهدف إلى تأهيل الطلبة لممارسة مهنة معينة من متطلباتها أن يكون لديهم قدرات فنية ومهنية محددة، ومن الأمثلة عليه التعليم الصناعي، والتعليم الزراعي، والتعليم التجاري.

2- **التعليم الأكاديمي:** وهو التعليم الذي يحصل عليه المتعلمون في كافة مراحلهم الدراسية بما فيها مراحل التعليم العالي في المؤسسات التعليمية غير المهنية، وهو نوع التعليم الأكثر شيوعاً لأغلب المراحل التعليمية.

3- التعليم المختلط: وهو نوع التعليم الذي يأخذ النوعين السابقين معا أي يربط بين التعليم الاكاديمي والتعليم المهني ويشمل مواد ليس لها علاقة بالاختصاص، فهو يدمج بين الدروس النظرية مثلا اللغة والتاريخ والحقوق وبين الدروس المهنية الصناعة والزراعة والتجارة.

ثالثا.. طرائق التعليم:

1- التعليم الحضوري: وهو التعليم السائد في جميع بلدان العالم حيث يتم التعليم بصورة مباشرة وبحضور المعلم والطالب في المكان نفسه وفي قاعة دراسية معينة في المدرسة او الجامعة ويتم من خلال وسائل التعليم وادواته المعتادة.

2- التعليم الالكتروني(عن بعد): التعليم المنزلي أو الدراسة في المنزل (Home Study)، والدراسة المستقلة(Independent Study)والدراسة بالمراسلة (Correspondence Study) والدراسات الخارجية(External Study)ويسمى ايضا بالتعليم الالكتروني أو الافتراضي وهو ذلك النوع من التعليم الذي يعتمد على استخدام الوسائل الإلكترونية في الاتصال بين المعلمين والمتعلمين وبين المتعلمين والمؤسسة التعليمية برمتها، وهناك مصطلحات أخرى كثيرة تستخدم بالتبادل مع هذا المصطلح من(Online Education)و(WebBasedEducation)و(Electronic Education) ويفضل استخدام مصطلح التعليم الالكتروني بدلاً من مصطلح التعليم الافتراضي، وذلك لأن هذا النوع من التعليم شبيه بالتعليم المعتاد إلا أنه يعتمد على الوسائل الالكترونية، فالتعليم إذاً حقيقياً وليس افتراضيا كما يدل على ذلك مصطلح التعليم الافتراضي، حيث يشير دوبس وفليب: (إن المتعلم إلكترونيا هو متعلم حقيقي لكنه يتعلم في بيئة إلكترونية ولا شك أن نتائج هذا التعليم توحي بوجود تعليم حقيقي ربما يواكب التعليم الحضوري او المعتاد.[4] فالتعليم عن بعد او الالكتروني هو طريقة من طرق التعليم، وهو إيصال المعلومات إلى المتعلمين من خلال دروس إلكترونية عن طريق الأقمار الصناعية، وبالتالي ايصال المواد التعليمية من دون الحاجة إلى التقاء المعلمين مع المتعلمين، حيث يتم استخدام الفيديو، والصوت، وتكنولوجيا الوسائط المتعددة، والصور والرسومات، وبنظرة سريعة إلى التعليم الإلكتروني يمكن القول أن ذلك النوع من التعليم الذي يعتمد على استخدام الوسائل الالكترونية في الاتصال، واستقبال المعلومات، واكتساب المهارات، والتفاعل بين الطالب والمعلم وبين الطالب والمدرسة أو بين المدرسة والمعلم، ولا يستلزم هذا النوع من التعليم وجود مباني مدرسية أو صفوف دراسية، بل إنه يلغي جميع المكونات المادية للتعليم، ولكي نوضح الصورة الحقيقية له نرى أنه ذلك النوع من التعليم الافتراضي بوسائله، الواقعي بنتائجه، ويرتبط هذا النوع

بالوسائل الالكترونية وشبكات المعلومات والاتصالات وأشهرها شبكة المعلومات الدولية (انترنت) التي أصبحت وسيطا فاعلا للتعليم الالكتروني الذي يتم عن طريق الاتصال والتواصل بين المعلم والمتعلم وعن طريق التفاعل بين المتعلم ووسائل التعليم الإلكترونية الأخرى كالدروس الإلكترونية والمكتبة الإلكترونية والكتاب الإلكتروني وغيره.

3- التعليم المدمج: وهو مصطلح حديث ظهر بعد تفشي فايروس كورونا في العام 2019 ويربط بين التعليم الالكتروني لبعض المواد الدراسية لاسيما المواد النظرية منها ، وبين التعليم حضوريا لمواد دراسية اخرى لاسيما للمواد العلمية التطبيقية .

رابعا:- وسائل التعليم:[5] لوسائل التعليم الحديثة أهمية كبيرة لما تقدمه من أهداف تعليمية، وسلوكية، فضلاً عن حل المشكلات المختلفة التي تواجه الطلبة، وزيادة تقبل الطالب للعملية التعليمية، وللمادة الدراسية التي يتلقاها، أما تسمية الوسائل التعليمية فقد اعتمدت على طبيعة الوسيلة المستخدمة خلال أداء العملية التعليمية، ودورها في العملية التعليمية، ومن هذه الوسائل المتعددة ما يلي:

1- المعينات التربوية: وصدرت هذه التسمية عن الدور الذي تقدمه الوسائل المساعدة والتي تُعين المعلم والطالب على إكمال عملية التعلم والتعليم.

2- الوسائل السمعية والبصرية: وتعود هذه التسمية إلى أن الوسائل المستخدمة إما سمعية أو بصرية أو الاثنتين معا، حيث تعود الفائدة على الطلاب أثناء العملية التعليمية من خلال استخدام حاستي السمع والبصر.

3- التكنولوجيا التربوية: وترجع هذه التسمية إلى طبيعة الوسائل المستخدمة في العملية التعليمية والتربوية، مثال على ذلك الأفلام التعليمية، والصور المتنوعة، وأشرطة التسجيل، والحاسوب والتلفاز التعليمي.

4- وسائل الإيضاح: وهي الوسائل التي تستخدَم لتوضيح أمر يقوم به المعلم لإيصال المفاهيم الأساسية للطلاب، وتقريب مفهوم ومبادئ المادة الدراسية إلى عقولهم.

5- الوسائل الوسيطة: وهي الوسائل التي يستعملها المعلم أو الطالب نفسه لكي تعينه على عملية التعلُم، وهي ليست جزءاً من العملية التعليمية، ويمكن تسميتها بالوسائل الاختيارية، حيثُ تستخدَم كأنشطة اضافية تزود الطلبة بخبرات ترفيهية ومنهجية، ومن الممكن أن تكون وسائل أساسية تحقق الأهداف التربوية للمناهج.

المحور الثاني المعرفة واقتصاد المعرفة / المفهوم والخصائص:

اولا: مفهوم المعرفة: تُعَد المعرفة تلك المخرجات التي يتم إنتاجها من خلال قطاع متخصص عبر وظيفة إنتاجية، تمزج العمل المؤهل برأس المال، وإن ناتج هذا القطاع يتمثل بالمعلومات التي يتم تداولها في السوق، وهنا قضية ينبغي الإشارة اليها، وهو انه مع نهاية عصر الاحتلال عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت الدول المتقدمة مرحلة جديدة من مراحل التطور التكنولوجي والمعرفة وظهر هذا التطور في صورة مجموعة من الابتكارات نتج عنها عوائد اقتصادية ضخمة قادت إلى ظهور قوى اقتصادية كبرى، وكان نتيجة هذا التطور ظهور ما يعرف "بظاهرة العولمة من هنا يمكن القول إن المعرفة (هي مزيج من الخيارات والمهارات والقدرات والمعلومات السياقية

المتراكمة لدى الأفراد، وبأنها ذلك الرصيد الذي تم تكوينه من حصيلة البحث العلمي، والتفكير والدراسات الميدانية وغيرها من أشكال الإنتاج الفكري الإنساني)[6].

فهناك سباق محموم لاكتساب أكبر قدر ممكن من المعرفة المستمدة من العلوم، فهي في جميع مراحل اكتسابها وإنتاجها تتسم بالإنسانية، بعبارة اخرى ان اكتسابها وإنتاجها يعتمد على الانسان[7].

ومن الضروري تطبيق الخبرات والتقنية والعلاقات بين العملاء والمهارات الفنية لكونها تشكل رأس المال الفكري لأي مؤسسة مهما كان نوعها فتصبح المعرفة مورداً لها يتوجب عليها الإفادة منه، ويعكس لنا هذا المفهوم أن المعرفة تمثل القوة على اتخاذ الفعل أو العمل[8].

وتعددت المفاهيم ذات العلاقة بالمعرفة فقد عرّفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) المعرفة بأنها (مورد يمكن الاستفادة منه واستخدامه في توفير الثروة وتعزيز جودة الحياة)[9].كما تعني المعرفة أنها:(منتوج للتفسير والترجمة والتحليل الإنساني، وهي موجود معنوي غير ملموس لكن لنا قدرة قياسه وهو يخلق الثروة للمنظمة)[10]،وتعرف المعرفة كذلك بأنها(مزيج من المعلومات والتكنولوجيا والخبرة والمهارات والحكمة والتي تحمل سمات الابتكار والإبداع والتجديد وقدرة الفرد على تخزين تلك المعلومات إلى الحد الذي يمكنه الإفادة منها)[11].

وغالباً ما تكون المعرفة بهيئتين، **معرفة ضمنية** (Tacit Knowledge)وهي تلك التي تتعلق بالمهارات الفنية والإدراكية والسلوكية، وتوجد داخل عقل كل فرد ومن الصعوبة تحويلها ونقلها إلى الاخرين، وتستطيع المشاريع زيادة فاعلية هذه المعرفة وتعزيز درجة التنافس لدى المشروع ويمكن تحويلها إلى سلع وخدمات[12]، وقد تكون **المعرفة ظاهرة** (Explicit knowledge) وهي المعلومات المطبقة أو تلك التي يمكن نقلها إلى الآخرين ويمكن الحصول عليها واستخدامها[13] وقدم توم باكمان(Bacman)مفهوما اوسع للمعرفة وهي المعرفة الكامنة(Implicit knowledge) وهي معرفة قابلة للوصول بصورة غير مباشرة فقط، ويتم ذلك بصعوبة من خلال أساليب الاستنباط المعرفي، والمعرفة المجهولة (Un knowledge Knowledge) وهي المعرفة المبتكرة أو المكتشفة من خلال النشاط، والبحث، والمناقشة، والتجريب[14]

ثانيا: اقتصاد المعرفة كمفهوم: لقد وردت العديد من الآراء التي تناولت مفهوم اقتصاد المعرفة فمنها من يرى(بأنه الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة واستخدامها، بهدف تحسين نوعية الحياة من خلال الافادة من خدمة معلوماتية ثرية وتطبيقات تكنولوجية متطورة واستخدام العقل البشري كرأس للمال)[15] وقد استعمل اصطلاح (اقتصاد المعرفة) لأول مرة من قبل الكاتب الامريكي بيتر دراكر (Druker Peter) عام 1969 في الفصل الثاني عشر من كتابه (عصر التوقف) فهو يرى (أن العالم صار يتعامل فعلاً مع صناعات معرفية تكون البيانات موادها الأولية والعقل البشري أداتها والأفكار منتجاتها [16]، ليعرف هذا الاقتصاد بأنه (الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة)[17] في حين يرى آخرون أن اقتصاد المعرفة هو(نظام يمثل فيه العلم القوة الدافعة الرئيسة لتكوين الثروة وفهم جديد لدور رأس المال البشري في تطوير الاقتصاد وتقدم المجتمع والتحول من المواد الاولية والمعدات الرأسمالية إلى التركيز على المعلومات والمعرفة ومراكز التعلم والبحث العلمي والذي تؤدي فيه المعرفة دوراً رئيسياً في تحقيق الثروة)[18] ويعد اقتصاد المعرفة أساساً للنمو الاقتصادي ومحركا للإنتاج من خلال التركيز على تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات والبحوث العلمية للباحثين وكذلك مخرجات المؤسسات العلمية باعتبارها عاملاً من العوامل الاساسية التي يرتكز عليها هذا النوع من الإقتصادات، إذ ينظر اليوم إلى المعرفة على أنها عنصر من عناصر الانتاج التي تسهم في رفع الانتاجية وتزيد من فرص العمل[19] وما تطور التجارة العالمية والإعلام العالمي، والشبكة العالمية للمعلومات والإنترنيت ومنظمة التربية والثقافة والعلوم (UNESCO) اليونسكو إلا دليل على ان الأقتصاد والمعرفة يسيران باتجاه نقطة واحده وهي العالمية أو الكونية، وعليه لا يمكن للمنظمات التي تنوي تحقيق التقدم والنجاح والبقاء في الاقتصاد الجديد الاستغناء عن المعرفة، والتي بدورها تسهم بأكثر من (50%) من الناتج الإجمالي(GDP) لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)[20].

من هنا نشأ تداخل بين مجموعة من الظواهر والمفاهيم والمصطلحات المرادفة لاقتصاد المعرفة ومن هذه المفاهيم هي الاقتصاد الجديد، والاقتصاد الإلكتروني، واقتصاد الإنترنت، اقتصاد الدوت كوم، و الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الرمزي، الاقتصاد المبني على المعرفة الاقتصاد ما بعد الصناعي.

ثالثا : أهم خصائص المعرفة: تتسم المعرفة إذا ما اعتبرت سلعة اقتصادية عن غيرها من السلع بعدد الخصائص منها المعرفة.

1- سلعة غير مادية أو غير ملموسة،

2- المعرفة نتاج العلم والتعلم، والخبرة.

3- المعرفة متجددة وغير قابلة للنضوب بمعنى أنها تزداد وتتراكم أي انها غير قابلة للهلاك باستعمالها.

4- المعرفة غير ثابتة فهي تتعرض للتغير المستمر بتغير المعلومات.

5- للتوصل إلى معرفة معينة يمكن أن يؤدي الى توليد معرفة جديدة أخرى تستند إلى معرفة سابقة والتي تمثل الأساس لتوليد المعرفة الجديدة.

6- المعرفة كقدرة إدراكية يمكن أن تكون معرفة تفاعلية تتحقق عن طريق الحوار، وآلية من خلال استخدام التقنيات التي تتيح المعرفة بالاستناد إلى قواعد المعرفة الإلكترونية والآلية[21]

7- المعرفة غير منتهية فهي متواصلة البقاء، أي لا تفنى بالانتقال من شخص الى آخر، مما يعني إمكانية وجودها بعدد لا متناهي من المرات من دون الحاجة إلى اعادة إنتاجها من جديد وبدون أي مقابل مالي، وكذلك لا يترتب منع الآخرين من الاستفادة منها فيما لو استفاد أحد منها، وبالتالي تعود عوائدها على جميع أطراف المجتمع ككل.

8- أن المعرفة لها القدرة على تخطي الحدود والمسافات والإفلات من القيود الضريبية والجمركية سيما إذا كانت رقمية.

9- المنفعة من المعرفة لا تتوقف على مضمونها المجرد وإنما على مدى إسهام هذا المضمون في إيجاد حلول لقضايا هامة في مجتمع معين وفي وقت معين، والمعرفة إذا أكتنزت ولم تستغل جيداً أصبحت قيمتها مساوية للصفر.[22]

ويعيش عدد كبير من البلدان اليوم على قوة اقتصادها المعرفي الذي أصبح يسيطر على كافة مناحي حياتها السياسية والاجتماعية والثقافية، وللأسف عند النظر إلى الدول العربية وشعوبها نجدها تعاني من إشكالية قلة الاهتمام في استثمار ثرائها في المشاريع الاستثمارية المعرفية كما نلاحظ أنها تحتاج

إلى عمل جاد لتشكيل وعي شامل فيما يتعلق بدعم مشاريع المعرفة التي أساسها الإنسان والتطوير والاستثمار بها لتتحول إلى اقتصاد المعرفة، وهندسة هذا الاقتصاد إلى تنمية مستدامة ترتكز على الاقتصاد المبني على المعرفة من أجل النهوض بحال البلدان العربية سياسياً واقتصاديا.

رابعا: أهمية الاقتصاد المعرفي والاقتصاد القائم على المعرفة: سبق وعرفنا الاقتصاد القائم على المعرفة بأنه(الاقتصاد المتمكن من إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها)، فهو الذي تكون فيه المعرفة العامل الرئيس في النمو، وتكوين الثروة والتوظيف في مختلف القطاعات التنموية، ويشكل رأس المال البشري ركيزته الأساسية للابتكار والإبداع وتوليد الأفكار الجديدة، وذلك بالاعتماد على تقنية المعلومات والاتصالات كأداة مساعدة. وهناك علاقة ارتباط إيجابية بين مجتمع المعرفة من جهة وبين الاقتصاد القائم على المعرفة من جهة أخرى، فكل منهما يؤثر في الآخر و يتأثر به[23]. وكما جاء في تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بان الاقتصاد القائم على المعرفة هو الاقتصاد الذي تعد فيه المعرفة الموجه الرئيس للإنتاجية والنمو الاقتصادي من خلال التركيز على دور جديد للمعلومات وللتقنية والتعلم في تحقيق أداء اقتصادي متميز.

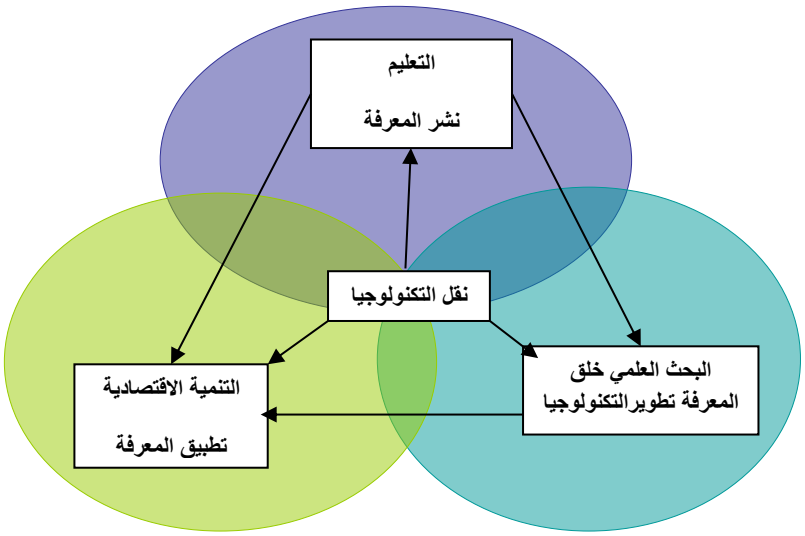

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على التربويون الجدد، المدونة الإليكترونية" الاقتصاد القائم على المعرفة" Knowledge-based-economy13سبتمبر/2017

وكما مبين في المخطط السابق فإن الدورة التشابكية بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة تتلخص في ان إنتاج المعرفة يتم من خلال ثلاثة أنشطة هي التعليم و البحث العلمي والتطوير التقني والابتكار ، وهذه الأنشطة هي التي تنتج مجتمع المعرفة أو اقتصاد المعرفة الذي يجب توطينه في الاقتصاد الوطني وزيادة حجم موارد البحث والتطوير والابتكارات والتوسع في البحوث التطبيقية فضلاً عن تحويل المعرفة إلى ثروة مادية في القطاعات والمؤسسات الاقتصادية.

المحور الثالث: التنمية البشرية

اولا: مفهوم التنمية البشرية: تعد التنمية البشرية مجموعة الآليات والوسائل التي تجعل من الفرد مواطناً منتجاً قادراً على تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية والاكتفاء الذاتي على صعيد الغذاء والمسكن والعمل والصحة ويستطيع المساهمة في بناء المجتمع وتطويره والمشاركة في عملية بناء الدولة وتعزيز الأمن القومي على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتواصل والتفاعل مع باقي أفراد المجتمع لتحقيق طموحاته وأمانيه في إطار من المنافسة الديمقراطية والمساواة في الفرص المتاحة[24]. إن التنمية البشرية ومن خلال الدراسات والتقارير التي صدرت عن الأمم المتحدة وبرنامجها الإنمائي قد وصلت بمفهوم التنمية البشرية إلى أنه يعني توسيع رقعة الخيارات والإمكانيات المتاحة أمام البشر في الاحتياجات الأساسية والتي تتمثل في زيادة الدخل، والتعليم الأفضل، وكذلك ضمان رعاية صحية، وبيئة نظيفة خالية من الملوثات، كما إن هناك احتياجا مهما اضافيا هو التمتع بأكبر قدر من الحرية السياسية وحقوق الإنسان والحريات المعتقدية والثقافية [25]، وتعرف التنمية البشرية بكونها تخويل البشر سلطة انتقاء خياراتهم بأنفسهم سوآءً فيما يتصل بموارد الكسب أو بالأمن الشخصي أو بالوضع السياسي، والمعرفة كأدلة مرشدة وأدوات لاعتماد هذه الخيارات و لا يمكن ان يتحقق ذلك إلا اذا كانت القيادة السياسية مستعدة لتقديم بيئة تنتعش ضمنها الخيارات والمبادرات المحلية[26]. وقد أخذ مفهوم التنمية البشرية مكانته المتميزة في مطلع التسعينيات وذلك عبر تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك منذ إصدار تقرير التنمية البشرية الأول عام 1990 وظلت تتطور عبر تقارير التنمية البشرية منذ ذلك العام حتى الآن سواء على المستوى النظري أو على المستويات العلمية والتطبيقية[27]. مما يتقدم يتبين أن مفهوم التنمية البشرية ينظر للإنسان بوصفه عنصراً من عناصر الإنتاج مثله في ذلك مثل رأس المال والأرض وهو يقيم الاستثمار في رأس المال البشري ممثلاً بالصحة والتعليم والتغذية والتدريب بدلالة الدخل الإضافي الذي يولده هذا الاستثمار ومن ثم يحكم على جدواه من خلال مقارنة معدل عائد الاستثمار البشري مع معدل تكلفة رأس المال[28].

وقد عرف تقرير الامم المتحدة التنمية البشرية بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة امام الناس وهذه الخيارات هي ما تم ذكره سابقاً من العيش حياة طويلة وصحية والحصول على المعارف والحصول على الموارد الأساسية لتوفير مستوى المعيشة الملائم.[29] ويؤكد مصطلح التنمية البشرية بأن الإنسان هو أداة التنمية وغايتها إذ تعد التنمية البشرية ان النمو الاقتصادي وسيلة لضمان الرفاه للسكان وما التنمية البشرية إلا عملية تنمية وتوسع للخيارات المتاحة امام الإنسان بوصفه جوهر عملية التنمية ذاتها أي انها (تنمية الناس بالناس وللناس)[30]. وهناك من يعرف التنمية البشرية بأنها عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة للناس من حيث المبدأ فان الخيارات بلا حدود، وتتغير بمرور الزمن إما من حيث التطبيق فقد تبين أنه على جميع مستويات التنمية وتتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة هي بأن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل وبأن يكسبوا المعرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة. ومع ذلك فإن التنمية البشرية هي من أكثر من مجرد تحقيق لهذه القدرات فهي عملية السعي إلى تحقيقها على نحو عادل وقائم على المشاركة.

وقد ورد في مقدمة الإعلان العالمي عن حق التنمية الذي أعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة وتم نشـــره في 1986/12/4 الذي يَعِد التنمية (عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان على أساس مشاركتهم النشطة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها).[31]

واخيرا وليس اخرا فإن مفهوم التنمية البشرية يعد (مفهوم مركب من جملة من المعطيات والأوضاع والديناميت تحدث نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل المتنوعة من أجل الوصول إلى تحقيق تأثيرات معينة في حياة الإنسان وفي سباقه المجتمعي)[32]

ثانيا : مؤشرات التنمية البشرية : تتضمن مؤشرات التنمية البشرية كل من الصحة، والتعليم، والدخل وسنتكلم عن كل منها بإيجاز.

1. الصحة: هناك توافقاً على أن الصحة تشكل ركناً أساسياً من أركان التنمية البشرية، وإن صحة الإنسان تعد من أهم مؤشرات التنمية، لأنها نقطة الارتكاز التي يقوم عليها النشاط الإنساني، وقد دعا ذلك (التقرير) أساساً إلى عدّ الصحة حقا من حقوق الإنسان بالنسبة للفرد وسلعة عامة يجب أن تكون في متناول الجميع، وإن من واجبات الدولة ومن مصلحتها أن تضمن هذا الحق الأساسي الذي يمثل بالنسبة إليها التزاما أخلاقياً وشرطا لازماً لبقائها في آن واحد[33].ولتنمية صحة الإنسان مراحل متعددة منها الاهتمام بالأم من الناحية الصحية والثقافية والاهتمام بمرحلة الطفولة بوصفها مرحلة التكوين الأساسي، كما يجب أن ينال الطفل حظاً من التربية السليمة، وأن ينشأ على القيم والمبادئ إذ تعمل التنمية البشرية على الاهتمام بالمستوى الصحي والتعليمي للأطفال[34].

ويعد المستوى الصحي المحدد الأساس من محددات التنمية الاقتصادية فهو المؤشر الأول في دليل التنمية البشرية، وهو يعكس مستوى الصحة العام للأفراد والذي يدل عليه العمر المتوقع عند الولادة وكذلك يعكس سياسات القضاء على الأمراض ومعدلات الوفيات بين الأمهات بسبب الحمل والولادة ومعدلات النجاح في القضاء على الأمراض التي تصيب الأطفال، وكذلك يعد مهما للتنمية لأن المنتجين ذا كانوا يتمتعون بصحة جيدة فإنهم سوف يساهمون بقدر كبير في العملية الإنتاجية، وكما للمستوى الصحي العام أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية فهو أساس التنمية البشرية أيضا والذي يحقق مع التنمية الاقتصادية تنمية شاملة أو تنمية مستدامة، لذلك جاء المؤشر الأول لدليل التنمية البشرية والذي أعده برنامج الأمم المتحدة الانمائي،[35]

2. التعليم: يُعَدُّ التعليم من المؤشرات المهمة لتحقيق التنمية البشرية وهو يمثل أحد المجالات الأساسية التي يمكن من خلالها تنمية الموارد البشرية لذلك عَده دليل التنمية البشرية المؤشر الثاني لقياس التنمية البشرية، فتحسين المستوى التعليمي للمواطنين يجعلهم أكثر إيجابية في مواجهة قضايا الوطن ويجعلهم أكثر فاعلية في برامج التنمية والتعليم، فالاهتمام بالأسس الإستراتيجية المهمة لتحقيق التنمية البشرية أمراً ضرورياً للبقاء في عالم تتزايد فيه حدة التنافس الاقتصادي والثقافي، ويتكون مؤشر التعليم من معدل معرفة القراءة والكتابة، كما تبين ذلك في التقرير الأول للتنمية البشرية ثم أضيف إليه متوسط سنوات الدراسة عام 1991، ويتم التركيز على التعليم لاسيما التعليم الابتدائي بوصفه الأساس الذي يبنى عليه التعليم العالي وأن معدلات العائد من التعليم الابتدائي أعلى من التعليم العالي بحسب ما تشير إلى ذلك معايير زيادة الأجور الفردية، والتنمية

البشرية المرتفعة لا تنبع إلا على أساس ثورة تعليمية من خلال تعليم متميز أساسه محو الأمية ثم التركيز على التعليم الأساسي بوصفه القاعدة الرئيسة للعمالة المنتجة، ثم التعليم الثانوي والفني الذي يصب في التعليم العالي الذي يعمل على توليد القيادات والكفاءات التي تحتاجها عملية التنمية[36] ويمكن أن يستخدم التعليم كمؤشر حقيقي لمستوى تطور الإنتاج الاقتصادي والمعرفي للبلد، وكذلك تعزيز قدرة القطاعات العائلية على اكتساب الدخل، فالمؤشر الذي يستخدم كثيراً في المقارنات الدولية لموارد التعليم هو نسبة الناتج الإجمالي التي تنفق على التعليم، ومن هنا يتبين أن التعليم يسهم بشكل مباشر في زيادة معدلات الناتج القومي، بشرط أن يكون التعليم موجها ومتناغماً مع احتياجات المجتمع (سوق العمل).[37]

3. الدخل: وهو خيار مهم ولكنه ليس أهم الخيارات على الإطلاق فالتنمية البشرية تشمل زيادة الدخل والثروة ولكنها تشمل ايضاً أشياء اخرى كثيرة قيمة يعطي لها الناس أهمية ولكن على الرغم من ذلك يُعد مؤشر الدخل من العناصر الأساسية في التنمية البشرية ويستخدم فيه نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وعلى الرغم مما يثيره هذا المؤشر من تحفظات عند استخدامه للتعبير عن مستوى رفاه الناس وذلك لتباين الفئات التي تتمتع فعلاً بهذا المستوى من الرفاه، فإن الحصول على دخل يمثل أحد الخيارات التي يود الناس أن ينعموا بها.[38]

وقد صنفت دول العالم بحسب دخل الفرد فيها إلى دول عالية الدخل (أعلى من 10725 دولاراً) وهذا التصنيف ليس له علاقة بكون الدولة متقدمة أو نامية، ومتوسط الدخل وتكون على نوعان متوسط منخفض (876-3465 دولاراً) ومتوسط مرتفع (3466-10725 دولاراً) واخيرا منخفضة الدخل (أقل من 875 دولاراً / سنوياً)[39] إن السبب الرئيس لحساب مؤشر التنمية البشرية ليس قياس التنمية البشرية في كل بلد من البلدان لمعرفة مقدار ما أنجزه فحسب، بل ترتيب قيم مؤشرات التنمية البشرية للبلدان المختلفة بشكل تنازلي لتصنيف البلدان من حيث نوعية الحياة فيها بحسب مؤشر التنمية البشرية ومقارنة ذلك بتصنيفها من حيث معدل الدخل الفردي، فالدول التي تنال أعلى العلامات في مؤشر التنمية البشرية ليست نفسها الدول التي يتمتع مواطنوها بأعلى مستويات للدخل الفردي ويلحظ في هذا المضمار وجود علاقة موجبة بين معدل الدخل الفردي ومؤشر التنمية البشرية، ولكن هذه العلاقة بعيدة أن تكون علاقة كاملة او آلية.[40]

المحور الرابع التعليم والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2002-2019)

يعد قطاع التعليم من الركائز الأساسية والمهمة في تحقيق النمو الاقتصادي اذ يوفر العنصر البشري الكفء والعمالة الماهرة التي تحتاجها القطاعات الاقتصادية وبالتالي فأن الإنفاق على التعليم يساهم في زيادة إعداد القوة العاملة الماهرة بما يتلائم مع حاجات المجتمع والاقتصاد الوطني فالقوة العاملة الماهرة تعتبر عنصراً رئيسياً من عناصر الإنتاج. كما ان التعليم يمثل الأداة المهمة التي تسهم في تكوين الأفراد والمجتمع وإعداد وتهيئة رأس المال البشري إعداداً فكريا وعلمياً يمكنه التأثير والاسهام في تطوير المجتمع اقتصادياً واجتماعيا خصوصاً في الوقت الحاضر الذي يتسم بسرعة التطور التكنولوجي والمعرفي. لذلك أصبح لزاماً على الحكومة العراقية الاهتمام بهذا القطاع من خلال إعداد الخريجين وتقديم الاستشارات العلمية والفنية اللازمة للتعامل مع العلم الحديث وفي جميع المجالات المختلفة، اذ ان سوق العمل يتطلب مزيدا من المهارات والخبرات والتي تأتي من مخرجات

التعليم ومستوى الانفاق الاستثماري بالتعليم الجامعي باعتباره حجر الزاوية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة في العراق.

جدول (1) الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق العام في العراق للمدة (2002-2019)

السنوات	الإنفاق على التعليم (مليون دينار)	الإنفاق العام (مليون دينار)	الإنفاق على التعليم /الإنفاق العام (%)
2002	72341	2518285	2.9
2003	41000	4901961	0.8
2004	244651	32117491	0.8
2005	373130	26375175	1.4
2006	674443	38806679	1.7
2007	1090239	39031232	2.8
2008	1092067	59403375	1.8
2009	2050242	52567025	3.9
2010	2312398	64351984	3.6
2011	2574555	69639532	3.7
2012	3102383	90374783	3.4
2013	3606061	106873027	3.4
2014	3181862	113473600	2.8
2015	2757664	70397500	3.9
2016	2792270	52312427	5.3
2017	2832156	60189734	4.7
2018	2004590	70279419	2.9
2019	1898796	76210612	2.5

المصدر : تقرير وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقارير السنوية (2002-2019).

ومن الجدول اعلاه نلاحظ ارتفاع حجم الأنفاق العام من(2518285)مليون ديناراً في العام(2002) إلى (76210612) في العام 2019، وازداد حجم الأنفاق على التعليم من (72341) مليون ديناراً للعام (2002) إلى (1898796) مليون ديناراً في العام 2019. وتطورت نسبة الأنفاق على التعليم من أجمالي الأنفاق العام إذ ارتفعت هذه النسبة من (2.2%) في العام (2002) إلى (5.3%) في العام (2016) و ما لبثت ان انخفضت الى(2.5) في العام 2019 بسبب جائحة كورونا. ويلاحظ ايضا ارتفاع حجم الإنفاق العام إلى (59403375) مليون ديناراً في عام (2008) كما ارتفع حجم الأنفاق على التعليم إلى (1092067) مليون ديناراً بسبب زيادة الإيرادات النفطية نتيجة لارتفاع أسعار النفط وزيادة حجم السكان وزيادة عدد الطلبة والجامعات مما دفع الحكومة للاهتمام بهذا القطاع اذ ان الإنفاق عليه يمثل استثمار في رأس المال البشري. وقد انخفض الأنفاق العام من (52567025) مليون ديناراً للعام (2009) إلى (52312427) مليون ديناراً في العام (2016) وذلك بسب انخفاض أسعار النفط وانخفاض الإيرادات العامة، وفي نفس المدة تطور حجم الأنفاق على التعليم إذ ارتفع من (2050242) مليون ديناراً للعام (2009) إلى (2792270) مليون ديناراً في عام (2016):يتضح مما سبق ان الأموال المخصصة لقطاع التعليم منخفضة لاسيما في الاعوام 2018و 2019 حيث انخفاض اسعار النفط والتأثر بجائحة كورونا لذلك فان التعليم بحاجة إلى الاهتمام

المتزايد لاسيما ان الانفاق على التعليم متدني بشكل كبير جداً اذا ما قورن بالبلدان المجاورة او البلدان النامية او المتقدمة.

جدول (2) تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2002-2019)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة (مليون دينار)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	معدل البطالة (%)	إجمالي الدخل القومي (مليون دينار)	متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي
2002	104822921	3.72	16.8	34677722.5	1.4
2003	66398213	2.42	28.1	25728748.6	1
2004	101845262.4	3.63	26.8	46923315.7	1.7
2005	103551403.4	3.70	18	65798566.8	2.4
2006	109389941.3	3.97	17.5	85431538.8	2.9
2007	111455813.4	3.93	16.9	100100816.6	3.4
2008	120626517.1	4.14	15.3	147641254	4.8
2009	124702847.9	4.17	15.2	120429277.2	3.8
2010	132687028.6	4.31	15.2	146453468.5	4.5
2011	142700217	4.50	15.2	192237070.3	5.8
2012	162587533.1	4.96	15.3	227221851.2	6.6
2013	174990175	5.11	15.1	243518658.5	6.9
2014	173872677.9	4.98	15	237554034.2	6.6
2015	183232930.7	5.06	15.5	188922570.6	5.1
2016	202976025	5.46	16	201399800	5.5
2017	207621134	5.47	19	231804672	5.6
2018	235525587	5.33	18.9	197381982	5.4
2019	242581686	5.88	18.8	203407430	5.5
المتوسط	134389300.5	2.42	17.5	137602580	4.16

المصدر: - تقرير وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية .- data.albankaldawli.org .

والجدول (2) اعلاه يوضح تطور متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في العراق للمدة (2002 -2019)، فمن خلال دراسة للنمو الاقتصادي للعراق نجد أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في العام 2002 قد بلغ ما يقارب (1.4) مليون ديناراً، وبلغت أدنى قيمة لمتوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (1) واحد مليون ديناراً في العام 2003. بينما بلغت أعلى قيمة عام 2013 اذ بلغت (6.9) مليون ديناراً وبلغ تقريبا (5.5) مليون ديناراً في العام 2019. أما المتوسط الحسابي لنصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي في العراق فقد بلغ (4.16) مليون ديناراً.

المحور الخامس: دور التنمية البشرية المستدامة في بناء مجتمع المعرفة والتعليم المستدام :

اولا: الانسان والفقر وبناء مجتمع المعرفة : بعد صدور تقرير التنمية البشرية 1990، اصبح مبدأ التنمية البشرية البديل الأساس لرؤية التنمية التي تتعادل مع النمو الاقتصادي. وهناك جهود لهذا التغيير تتمثل في أن مكافحة الفقر اصبح نشاط متعدد الأبعاد. فالفقر يعد أكثر من كونه نقص أو افتقار للرفاهية المادية، بل يشمل الصحة، وضعف التعليم والحرمان من المعرفة، والعجز عن ممارسة الحقوق الانسانية والسياسية. لذا تقوم تقنيات المعلومات والمعرفة بدوراً بارزاً في هذا المفهوم الشامل للفقر، فهي توفر الأدوات والوسائل لتحسين الصحة والتعليم.

وعند التعرض لموضوع الاهداف الانمائية للألفية الثالثة التي وضعتها الأمم المتحدة، ولاسيما القضاء على الفقر، وأن أنجاز هذه الأهداف يمثل الهدف النهائي لجميع السياسات الإنمائية لذا يجب أن يكون حاضراً أن القضاء على الفقر، مثلاً لا يحدث من خلال الوصول الى المعلومات بحد ذاتها، بل يتحقق من خلال استخدام المعلومات وخلق المعارف التي تمكّن من تحسين الحياة الاقتصادية وترجمة تكنولوجيا المعلومات والمعرفة الى منافع اقتصادية تنقذ الناس من الفقر.

إن الانسان هو المحرك الرئيس للتقدم العلمي والتكنولوجي، حيث ان الاستثمار في تنمية القدرات الانسانية والموارد البشرية ومن خلال التعليم والتدريب لتحقيق التنمية المستدامة وتوسيع قدرات التنظيم والمعرفة والابتكار والاختراع، هي في الحقيقة بمقام دفع للنمو الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن التنمية المستدامة، وقد اتجهت دول متقدمة مثل أمريكا واليابان والمانيا إلى استحداث أساليب جديدة للتعليم تتماشى مع التطور التكنولوجي وتدعمه، فمثلاً تقوم الولايات المتحدة الامريكية بدعم برامج بحوث تطوير التعليم وكذلك برامج لتشجيع نشر التكنولوجيا من خلال منح لتعليم التكنولوجيا لمساعدة مواطنيها على استيعاب تكنولوجيا القرن الحادي والعشرين[41]

ثانيا : الثورة المعلوماتية وبناء القدرات : وقد ساعدت المعرفة التي أتت بالثورة الصناعية الثالثة وهي تمثل الثورة المعلوماتية، التي يشكل الحاسوب اساسها، ولعل أبرز سمات الثورة المعلوماتية في مجال المعاملات قدرتها الفائقة في خلق فرص متنامية للمعاملات الإنسانية عن بعد، الأمر الذي أوجد في الواقع جملة من المعاملات تتم عن طريق أجهزة الحاسوب، وتجري واقعاتها عبر شبكة الأنترنيت على انتشار الشركات الصناعية والمؤسسات المالية والتجارية المتعددة الجنسيات، وأدى التحسن في المعرفة والمعلومات إلى تحقيق عوائد اقتصادية أعلى وذلك بالإفادة من عوامل طبيعية أفضل أو أيدي عاملة ارخص.

وتؤدي ثقافة أفراد المجتمع ووعيهم بأهمية المعلومات دورا هاماً في توضيح فكرة مجتمع المعلومات والمعرفة، فالثقافة هي من أهم عوامل التغيير في المجتمع. فمثلا نجد أن هناك ارتباط بين درجة انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات وبين حدوث تبعات ثقافية قد يظهر مردودها في طرق التفكير والأداء العملي، ويجب أن تبدأ هذه الثقافة للوعي المعلوماتي منذ الصغر أي أن تكون تنمية هذا الوعي لدى أفراد المجتمع منذ المراحل التعليمية الأولى وذلك لأنه استثمار مستدام.

لذا فإن أعظم وأقوى استثمار يجب أن تتبناه المجتمعات هو استثمار في القدرات والمهارات لمواطنيها لأنه استثمار مستمر، وأي استثمار غيره سيكون معرضاً للزوال أو للتناقص في قيمته، فمثلاً الموارد الطبيعية تزول وتتناقص قيمتها، لذا فإن اول خطوة يخطوها المجتمع في طريق تحوله إلى مجتمع المعلومات يجب أن تبتدأ من التربية والتعليم. أن من المبادئ التي أقرتها القمة العالمية حول مجتمع المعلومات في جنيف 2003 هو مبدأ مشاركة الدول والمجتمعات لبناء مجتمع معرفة جامع وذي توجه تنموي ويضع الانسان في صميم اهتمامه.

وهذه الرؤية تنبع من إدراك ان مجتمع المعرفة غايته الأفراد ويتجه نحو تنميتهم، فهو مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف ولنفاذ اليها واستخدامها وتقاسمها بحيث يجعل الافراد والمجتمعات والشعوب قادرة على تسخير كامل امكاناتهم في النهوض بالتنمية الشاملة وفي تحسين نوعية حياتهم.

ثالثا : التنمية البشرية واكتساب المعرفة: ان أبرز مؤشر للتنمية هو (دليل التنمية البشرية HDI) الذي يعتمد بشكل رئيس على الحالة التعليمية المستدامة والمستوى التعليمي للشرائح السكانية وأصبح المعيار هو الإنسان ومدى نموه وتطوره في الجانب المعرفي ولمهاراتي. كما ان اكتساب المعرفة هو أيضا سبيل التنمية الإنسانية في جميع مجالاتها. فالتنمية الإنسانية في جوهرها هي نزوع دائم لترقية وتطور الحالة الإنسانية للبشر جماعات وافراد والارتقاء بهم في أوضاع تعد غير مقبولة في سياق حضاري إلى حالات أرقى من الوجود البشري وتؤدي بدورها الى ارتقاء منظومة اكتساب المعرفة، عليه فأن السبيل للارتقاء بالحالة الانسانية هو اكتساب المعرفة وتوظيفها بفعالية. كذلك تساعد توفر المعلومات مؤسسات الأعمال وتجعلها اكثر قدرة تنافسية وسيمكنها ذلك من الوصول الى اسواق جديدة وخلق فرص عمل جديدة وهذا سيؤدي بالنتيجة الى خلق الثروة ومن ثم ضمان نمو اقتصادي مستدام في المستقبل. وقد اضحى معروفاً ان المعرفة عنصر جوهري من عناصر الإنتاج ومحدد رئيس وأساسي للإنتاجية، اي ان هناك تظافراً قوياً بين اكتساب المعرفة والقدرة الانتاجية في المجتمع. ويزداد هذا التظافر قوة في النشاطات الإنتاجية مرتفعة القيمة المضافة التي تقوم بدرجة متزايدة على كثافة المعرفة والتقادم المتسارع للمعارف والقدرات وهذه النشاطات هي معقل القدرة التنافسية على الصعيد العالمي لاسيما في المستقبل.

إن الحقبة الراهنة من تطور البشرية والتي تعتمد على كثافة المعرفة والتسارع الهائل، أصبحت تعكس مرحلة تاريخية تكون للمعرفة فيها دور كبير وأصبحت هي المعيار الأساس في قياس الرقي البشري من خلال دورها في تعزيز وتطوير القدرات الإنتاجية مما يصب في تعظيم الأثر التنموي المتوقع الحصول عليه. لذا فإن التنمية البشرية تحقق كل من تنمية القدرات البشرية من خلال الصحة والتمكين من المعرفة وتطوير المهارات واستخدام الناس في مجالات تتسق مع ما يكتسبون من هذه المهارات والقدرات.

ونؤكد هنا على عمق العلاقة بين نمو الدخل والتنمية البشرية، فالنمو الاقتصادي ضروري للتنمية البشرية، ومن منظور التنمية البشرية فإن النمو الاقتصادي وسيلة لضمان رفاهية السكان من خلال التوسع في فرص التوظيف وتحسين توزيع الدخل، فضلاً عن تحسين نوعية الخدمات العامة المقدمة للمواطن والتوسع في البنية التحتية.

وكان التطور الأبرز في هذا المشهد ظهور نمط معرفي جديد يقوم على وعي أكثر عمقاً لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتنمية المجتمعات وهو ما يطلق عليه (اقتصاد المعرفة)، فالمعرفة أصبحت مورداً اقتصاديا يفوق بأهميته الموارد الطبيعية. بل إن القيمة المضافة الناتجة عن العمل في التكنولوجيا كثيفة المعرفة تفوق بعشرات المرات القيمة المضافة الناتجة عن العمل في الزراعة وفي الصناعة.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1- المعرفة هي اساس التنمية وهي طريق العبور الى التقدم التنموي المنشود. فالمعرفة تؤدي الى تطور الاقتصاد والسياسة والمجتمع وعلى مختلف جوانب النشاط الانساني ولقد لعبت المعرفة على مر العصور دوراً حاسماً في تطور الامم او هبوط مستوياتها في الحاضر والمستقبل.

2- يعتمد مجتمع المعرفة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها أدوات أساسية مهمة للتغيير، وذلك في سبيل إنتاج وتنظيم وتفعيل المعرفة من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز عملية التغيير في كافة جوانب المجتمع سواء السياسية او الاجتماعية او الاقتصادية او التجارية او الصحية والتربوية والثقافية.

3- أن المعرفة هي الأداة المحركة للعنصر البشري لتحقيق حريته ورفع قيمته، وانتقاله من التخلف نحو التقدم فالمعرفة واقتصاد المعرفة لهما دورا مهما في بناء المجتمع وتحفيز قدرته على توظيفها بكفاءة في جميع نشاطاته للارتقاء بمستوي الإنسان وإيصاله إلى مرحلة العطاء الكفء، وفهم معادلات الحياة واستعمالها لبناء مجتمع أفضل.

4- أن التعليم له علاقة لصيقة بالتنمية البشرية المستدامة وتعزيز القدرات البشرية والتي اصبحت وسيلة للتنمية الانسانية سواء أكان ذلك في العمل لتوسيع نطاق الحرية وضمانها في اطار الحكم الصالح، وضمان الصحة ومقومات الرفاه.

5- يقاس تقدم الأمم بمدى تعليمها وقدرتها على جمع المعلومات وتنظيمها ومعالجتها واخراجها في شكل يخدم الفئات المستهدفة على كافة الأصعدة. فالمعلومات ثروة وطنية شأنها شأن الثروات الأخرى التي ينعم بها المجتمع من طبيعية وبشرية وصناعية وزراعية وغيرها، حيث ان التعليم يمثل الشريان الحيوي للحياة المعاصرة، والدعامة الرئيسة لصنع القرار سياسيًا واجتماعيًا وعسكريًا.

6- النمو الاقتصادي لا يعتمد فقط على حجم القوى العاملة، بل وعلى نوعية هذه القوى التي يعبر عنها بالكفاءة الإنتاجية للعاملين وقد أصبح التعليم والتدريب الخيار المناسب لتحقيق التنمية البشرية المستدامة وتزويدها بالمعلومات والمهارات.

التوصيات:

1- ينبغي تبني سياسات رشيدة تضمن دعم مجتمع المعرفة، وتطبيق نتائج تطوير تكنولوجيا المعلومات على السياسات التي تعتمدها الحكومات في كيفية ونوعية استخدامها ووضعها في خدمة التنمية.

2- ضرورة الاهتمام بالبنى التحتية التعليمية من مدارس وجامعات وتوفير كافة الخدمات الاساسية للنهوض بالتعليم في العراق.

3- نشر التعليم للجميع وعلى كافة المستويات و تطويره وبناء القدرات البحثية العلمية وتوطين العلم والتحول نحو نمط انتاج المعرفة وعدم استهلاكها. اذ ان التحول نحو مجتمع المعرفة يتطلب تعليماً نوعياً يراعي معطيات العصر واحتياجات المجتمع. بما يمكِن الجميع نساء ورجالاً على السواء، من المشاركة الفاعلة والإيجابية لرسم الخيارات التي تؤثر في حياة الناس وبالتالي في رسم الخطط التنموية الوطنية الشاملة.

4- تسهيل اجراءات البعثات الدراسية وايفاد الطلبة الى البلدان المتقدمة من اجل بناء اقتصاد معرفي وتحقيق تنمية بشرية مستدامة في العراق.

5- يجب غرس مفاهيم تؤكد على اهمية المعلومات وقيمتها لأفراد المجتمع من القاعدة إلي القمة فيكتسب كل فرد من أفراد المجتمع مهارات الوصول إلى المعلومات والبحث عنها وفرزها وانتقاءها

بل وأيضا ترتيبها وتحليلها ونقدها لتحقيق النتائج المرجوة ثم عرضها بغرض توظيفها بما ينفع المجتمع.

6-تعزيز قابلية الطلبة والمواطنين والقوى العاملة على استخدام المعرفة لإضافة قيمة جديدة إلى المجتمع والاقتصاد، وذلك عن طريق تطبيقها، فضلا عن زيادة الاستيعاب التكنولوجي من خلال دمج المهارات التكنولوجية ضمن المناهج التعليمية وتعزيز قابلية الطلبة والقوى العاملة على الابتكار، لإنتاج معرفة جديدة، والاستفادة من هذه المعرفة الجديدة .

المصادر:

1-شبكة الانترنت http://ar.wikipedia.org/wiki/af;m
2-شبكة الانترنت http://mawdoo3.com/
3-اسيا سعيد 2016 https://mawdoo3.com
4-د. حيدر طالب مهدي الأحمر، التعليّم الإلكتروني وامكانية تطبيقه في العراق، مجلة كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل، 2009، عدد خاص، ص25
5-طارق محمد كتابة، تعريف التعليم، ص 23، ٢٠١٨، https://mawdoo3.com/
6-عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، نظم المعلومات الإدارية، المكتبة العصرية، مصر، 2002، ص182
7- نبيل علي، لحاق العرب بمجتمع المعرفة، التحديات والفرص، محاضرة قدمت لمؤتمر مجتمع المعرفة العربي، الذي نظمته كلية الآداب جامعة السلطان قابوس، خلال المدة 4-6 ديسمبر، 2007 ص 9.
8- Advinsson, L., Developing Intellectual capital at skandia, Long Range planning,1997، Vol. 30, *PP.355.*
9-فليح حسن خلف: اقتصاد المعرفة، جدار للكتاب العالمي، الأردن، 2007، ص .8-9.
10- Thomas H Davenport, Laurence Prusak :Working Knowledge, How Organisations Manage What They Know, Harvard business school press, 2000, usa, p : 03
11 - ربحي مصطفى عليان: إدارة المعرفة، ط1 ،دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن ، 2008،ص: 59.
12- Allen, Verna, The knowledge Evolution, MA, Boston, Butterwoth, 2000, P.37.
13 - ريم الزامل، إدارة المعرفة لمجتمع قادر على المعرفة، مجلة العالم الرقمي، العدد (16)نيسان ، 2003، ص21.
14 - ديفيد بول دومينيك، مقدمة في اقتصاد مجتمع المعرفة، ترجمة منى الظاهر، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، عدد (170)، القاهرة، 2002، ص44.
15 - هاشم الشمري، ناديا الليثي، الاقتصاد المعرفي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008 ، ص14.

16- Peter, F. Drucker, The coming of the new organization. In Harvard Business Review on knowledge management Boston, Harvard Business school Press, 1986, PP. 20.

17 - صالح سالم زرتوقة، قراءة في اقتصاد المعرفة، منشورة على الموقع الالكتروني،
http://acqss.ahram.orq..eq/ahram/2001/1/1/weeko6htm

18-United Kingdom, Trade and Industry, Our competitive future Building the Knowledge Economy, 1988.

19- منعم دحام العطية، اقتصاد المعرفة ودوره في تفعيل مؤشرات التنمية البشرية في العراق، دراسة تحليلية تقويمية، بحث منشور، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 13 ، العدد3، 2011، ص41.

20- رايتش، روبرت، اقتصاد الأمم ورأسمالية القرن الحادي والعشرين، ترجمة سمية شعبان، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1999، ص7

21-.فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، جدار للكتاب العالمي، الأردن، 2007 ، ص12

22- أحمد عبد الونيس، مدحت أيوب، اقتصاد المعرفة، مركز الدراسات والبحوث للدول النامية، القاهرة، 2006 ، ص 21.

23- التربويون الجدد، المدونة الإليكترونية الاقتصاد القائم على المعرف، Knowledge-based economy ،13سبتمبر/ 2017.

24- مجلة ناشرون – بيروت، عدد خاص، 2008 ، ص 17

25- طارق علي جعاز، التنمية الاقتصادية والبشرية، الطبعة الاولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010 ، ص 10

26- ايلاف جواد عبد، واقع التنمية البشرية والرؤيا المستقبلية لها في العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط،2012، ص 4

27 - فرح محسن محارب، تحليل مساهمة التعليم في تعزيز التنمية البشرية في البلدان النامية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2014 ، ص 9

28 - د. عدنان داود العذاري، د. هدى زوير الدعمي، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، الطبعة الاولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الاردن، 2010 ، ص 20

29- كامل كاظم الكناني، آمنة حسين صبري، اللامركزية وإدارة المجتمعات المحلية، دراسة تحليلية في التخطيط التنموي للتجربة العراقية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد سلسلة دراسات علمية يصدرها المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، 2006، ص109.

30- د. عدنان داود العذاري، د. هدى زوير الدعمي، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، الطبعة الاولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص 21

31 - محمد المعموري، مقاييس التنمية البشرية عرض وتقويم، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، مجموعة من الباحثين، ط1، بيت الحكمة، بغداد ، 2001، ص117.

32- عمار حامد، دراسات في التربية والثقافة وفي التنمية البشرية وتعليم المستقبل، العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1999 ، ص7.
33- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2009، (تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية)ص146.
34- خديجة عبد الله يحمد، أهمية المؤشرات الإحصائية في التنمية البشرية، بحث مقدم إلى المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، لا تنمية من دون إحصاء، المنعقد في ليبيا للمدة من 2-4 نوفمبر ، 2009، ص 56.
35 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 1997، نيويورك، 1997، ص 127.
36 - خديجة عبد الله يحمد، مصدر سابق، ص 57.
37 - أحمد الكواز، السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري، ورقة مقدمة إلى مشروع البحث الميداني حول العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، تشرين الأول، 2002، ص7.
38- كامل كاظم الكناني، اللامركزية وإدارة المجتمعات المحلية، مصدر سابق، ص24.
39- عبد الهادي صالح التويجري، المسلمون وثلاثية الفقر والجهل والمرض ،مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، ص 7. www.asharqalarabi.org.uq
40 -تقرير التنمية البشرية 1997، مصدر سابق، ص 24.
41-United states of America National Science and Technology council Ensuring a strong U.S Scientific. Technical and Engineering work force in the 21st, century, April, 2000.